واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري–دراسة تقييمية لولايتي ورقلة وإيليزي

Reality of Local Development in Southern Algeria -An Evaluation Study of Ouargla and Illizi -

د. سعود وسيلة [1]، د. فرحات عباس [2]

[1] جامعة العقيد اكلي محند اولحاج–البويرة، saoudwassila@hotmail.com

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة، ferhata75@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/23 تاريخ القبول: 2019/09/22 تاريخ النشر: 2019/12/01

ملخص:

أصبحت تنمية الجنوب من الأولويات التي تهتم بها الحكومة الجزائرية، والتي تهدف من خلالها إلى إيجاد نوع من التوازن التنموي بين هذه المناطق، وتعزيز المستوى المعيشي للسكان بها حتى تمنع من الهجرة السكانية المستمرة إلى الشمال. وتظهر ولايتي ورقلة وإيليزي سلوكا معاكسا تماما من حيث مستويات التنمية بها، ففي الوقت الذي تحتل فيه ولاية ورقلة مراتب متقدمة سواء على مستوى الجنوب أو على مستوى الوطن من حيث الاستثمار، تأتي ولاية إيليزي في المرتبة الأخيرة من حيث المشاريع الاستثمارية بها. وهو ما يبرز ضرورة إطلاق دراسات جادة تهتم بمنطقة إيليزي والمناطق المجاورة لها في المجالات التي تسهل الحياة بها، وبالتالي تجذب الاستثمارات بها، خصوصا في المجال السياحي الذي يعد من مفاتيح نجاح هذه المنطقة المصنفة عالميا

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، عاصمة البترول، الطاسيلي، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The development of the south has become one of the priorities of the Algerian government, which aims at finding a kind of developmental balance between these regions and enhancing the living standards of the population in order to prevent the continuous population migration to the north. Ouargla and Illizi show quite opposite behavior in terms of theirs development levels. While Ouargla has advanced positions both at the south and at the national level in terms of investment, Illizi is ranked last in terms of investments projects. This highlights the need to launch serious studies in Illizi and adjacent regions in domains that facilitate life, and thus attract investment, especially in the field of tourism, which is one of the keys to the success of this region classified globally.

Keywords: Local development; petroleum capital; Tassili; Economic growth.

المؤلف المرسل: د. سعود وسيلة ، saoudwassila@hotmail.com

I. مقدمة:

عرف مفهوم التنمية تطورا ظاهرا عبر الزمن، فانتقل من النمو الاقتصادي، إلى التنمية الاقتصادية، إلى تنمية الحريات، وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة بمختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية، وهو ما نقل الحديث من معدل النمو الاقتصادي المحقق للحكم عن مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما، إلى الحديث عن ما صاحب هذا النمو في المجالات الأخرى، وإلا لا يعد النمو الاقتصادي وحده كافيا للحكم على ذلك.

وفي سبيل تحقيق تنمية شاملة تجدر الانطلاقة من تنمية محلية على مستوى مختلف الأقاليم والمناطق، مع التركيز على خلق نوع من التوازن الجهوي بين هذه المناطق، وتمتاز الولايات الجنوبية في الجزائر بخصائص مميزة ومختلفة عن تلك التي في الشمال، من بينها الظروف المناخية الصعبة التي انعكست على الظروف الاقتصادية من بينها مستويات الاستثمار بهذه المناطق، مع تسجيل تفاوت في حجم التنمية من ولاية إلى أخرى، من بينها الاختلاف الكبير الذي يظهر بين ولايتي ورقلة وإيليزي.

وانطلاقا مما سبق تبلورت الإشكالية التالية:

"ما هي وضعية التنمية المحلية في ولايتي ورقلة وإيليزي؟"

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال ضرورة توفير تنمية محلية على مستوى مختلف الأقاليم، بما يتوفر لكل إقليم من خصائص وإمكانيات، وهذا ما يستوجب الاهتمام بمناطق الجنوب، وأن تحظى هذه المناطق بنفس فرص التنمية والنمو مثل الشمال تماما، خصوصا في ظل الظروف المناخية والطبيعية الصعبة التي تميز هذا الجزء من الوطن.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية المحلية في ولايتي ورقلة وإيليزي اللتين تعتبران من الولايات الجنوبية في الجزائر، وهذا لتحديد مدى نقاط القوة والضعف في كل منهما، والتعرف على مدى التوازن من جهة، ونوعية الفروق في التنمية بين مختلف المناطق الجنوبية للوطن من جهة أخرى.

حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على تحليل معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتي تختص بالمشاريع الاستثمارية المجمعة في ولايتي ورقلة وإيليزي فقط، وهذا للفترة المجمعة 2002-2015، وقد تم اختيار هاتين الولايتين بالتحديد نظرا للترتيب المميز لكل منهما وطنيا من حيث مستويات التنمية والاستثمار.

خطة الدراسة: للإجابة على هذا التساؤل، سيتم تقسيم الدراسة وفقا لما يلي:

1. **مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.**
2. **واقع التنمية المحلية في ولاية ورقلة.**
3. **واقع التنمية المحلية في ولاية إيليزي.**

II. مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.

II– 1 تعريف التنمية المحلية :

لتعريف التنمية المحلية لابد من تعريف مكوناتها "التنمية" و"المحلية"، حيث أن: (smati، p.83, 2004)

- ✓ التنمية، ظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد، وغالبا ما تعرف بأنها عملية التحول التي ترافق النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وترتبط هذه العملية بشكل وثيق مع التغير الهيكلي، والتقدم التقني والابتكار الشامل، وبالتالي مصلحة جميع جوانب الحياة.
- ✓ أما مفهوم المحلية، فيقوم على فكرة الإقليم، والذي يرتبط بحد ذاته بالحدود الإدارية، وما يتوفر عليه هذا الإقليم من إمكانيات بشرية ومالية، وبنية تحتية، ومؤسسات تعبئة، . تسمح بتوليد الأفكار لمشاريع التنمية.

وقد أعطيت العديد من التعريفات للتنمية المحلية نذكر منها:

- ✓ عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع". (بوعمامة و بوعمامة ، 2008، الصفحة 02)
- ✓ عرفت التنمية المحلية على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة". (عبد المطلب، 2001 ، الصفحة 13)
- ✓ وتعرف أيضا بكونها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلي رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة". (عبد الوهاب، 2008)
- ✓ بمعنى أن التنمية المحلية هي: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية له في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن".

II – 2 .أبعاد التنمية المحلية:

II – 2–1.البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أول لتوزيع إلى الأقاليم الأخرى.

وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات ...الخ، مما يمهد الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة. (غربي، 2010)

II – 2–2.البعد الاجتماعي : البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجز الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة. وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن ...الخ . كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا. (أكلي و كافي، 2017)

II – 2–3.البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. ولتجسيد هذا البعد للتنمية المحلية يستوجب السهر على: (جلال سعد، 2005)

- ✓ حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع التمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر.
- ✓ حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه.
- ✓ إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال تخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها.

II – 3 .أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق ما يلي: (ناصر مشري، 2011)

II – 1.3.أهداف اجتماعية :

تتمثل أهداف التنمية المحلية في المجال الاجتماعي فيما يلي:

- ✓ إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء.
- ✓ تهدف إلى تحقيق الحماية الصحية للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة.
- ✓ تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية، وذلك لأن المياه تعتبر من الأولويات التي تسعي كل المجتمعات للحصول عليها.
- ✓ ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني، من أجل رفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب إحداث تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكيف مع الظروف الجديدة وأن يكون هذا التطور ديناميكيا ليتلاءم مع سرعة التغير والتأقلم مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا.
- ✓ استحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياسات واستراتيجيات التنمية.

الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير مراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلي المناطق الحضرية وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية، وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية.

II – 2.3. أهداف اقتصادية:

تظهر الأهداف الاقتصادية للتنمية المحلية من خلال:

- ✓ تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضارية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلى والوطني.

- ✓ السعي إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع وخاصة تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب خصائصها وطبيعتها التي تمكنها من خلق القيمة المضافة بأقل التكاليف.
- ✓ تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز، يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته، من أجل إعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية.

II – 3.3.الأهداف البيئية :

تتعلق بمفهوم الاستدامة التي أصبحت ترتبط بمفهوم التنمية حيث أن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنه استغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي، واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية.

III. واقع التنمية المحلية في ولاية ورقلة:

III –1.تقديم التنمية المحلية في ولايات الجنوب الجزائري:

ينقسم الجنوب الجزائري وفقا للقانون إلى 03 مناطق أساسية تضم 09 ولايات تعرف بالجنوب، حيث تضم المنطقة الأولى (الجنوب الشرقي) أربع ولايات هي بسكرة، ورقلة، الوادي، غرداية. وتضم المنطقة الثانية (الجنوب الكبير) ولايتين هما تمنراست وإيليزي، أما المنطقة الثالثة (الجنوب الغربي) فتضم كل من أدرار، بشار وتندوف. ويختلف مستوى التنمية في هذه المنطقة من ولاية إلى أخرى، وفي الجدول التالي يظهر ترتيب هذه الولايات وطنيا، من حيث عدد المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز خلال الفترة المجمعة من سنة 2002 إلى سنة 2015.

الجدول رقم 01: ترتيب ولايات الجنوب الجزائري وطنيا حسب المشاريع المنجزة في الفترة 2002-2015

الولاية	عدد المشاريع	الترتيب الوطني
ورقلة	**2705**	**05**
الوادي	1722	10
أدرار	1274	17
غرداية	1010	23
بسكرة	746	30
بشار	587	37
تمنراست	477	41
تندوف	112	47
إيليزي	**109**	**48**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الإحصائيات الجهوية للولايات المنشورة على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، أطلع عليها يوم 2017/04/09 على الساعة 18.20.

تظهر معطيات الجدول السابق تباين عدد المشاريع المقامة عبر تراب الولايات المختلفة في الجنوب الجزائري، ويلاحظ تأخر العديد منها وطنيا، ما عدا ولايتي ورقلة والوادي اللتين تحتلان مراتب متقدمة وطنيا، ويعود ذلك إلى الخصائص المميزة لهذه المناطق، كالحرارة المرتفعة، وانخفاض عدد السكان بها، والظروف المناخية والمعيشية الصعبة، مما يجعل الاستثمار بها محدودا، وهو ما انعكس على نوعية التنمية بها، حيث أغلبية الاستثمارات ببعض هذه المناطق تتعلق بقطاع المحروقات، وبالرغم من كافة التسهيلات والتحفيزات والامتيازات التي تمنحها الدولة للاستثمار في الجنوب، إلا أن ذلك يبقى بعيدا في ولايات مثل تندوف وإيليزي التي تحتل ذيل الترتيب الوطني من حيث عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2015 فلا تتجاوز 100 مشروع عموما.

III -2.التعريف بولاية ورقلة:

ورقلة هي أحد أهم الولايات الجزائرية لامتدادها التاريخي فهي أحد أهم المدن في أول دولة إسلامية في المغرب العربي، حيث جمع سكانها الذين عمرو مدينة واركلان أحد قصورها الصحراوية ثروة كبيرة من خلال الخط التجاري الذي نشطوه مع أفريقيا العميقة، وثانيا لأنها مصدر الثروة البترولية للجزائر، وسميت مدينة ورقلة حديثا والتي سكنت منذ فجر التاريخ وشكلت العاصمة الإقليمية للجنوب الشرقي منذ الفترة العثمانية. سميت ولاية الواحات إبان الاستقلال وضمت جميع مدن الجنوب الشرقي من الأغواط شمالا إلى تمنراست جنوبا لتكتفي بعد التقسيم الإداري لعام 1984 بثلاث مدن كبرى هي ورقلة عاصمة

الولاية وحاسي مسعود القطب الصناعي وتقرت التي تعتبر قطبا هاما من أقطاب الصناعة. تبعد عن العاصمة الجزائرية ب 8200 كلم، ولا زالت آثارها القديمة والتاريخية راسخة في سكانها حيث تلمس الصبغة المتأصلة لتراثها بمجرد زيارة القصر العتيق الذي يتوسط المدينة المصنف ضمن التراث العالمي وزيارة قصورها الستة. (wikipedia، بلا تاريخ)

III –3.البنى التحتية بولاية ورقلة:

على اعتبار ولاية ورقلة تشهد نشاطا صناعيا مكثفا، خصوصا ما يتعلق بالبترول والغاز، على اعتبارها العاصمة الطاقوية للجزائر، فإن ذلك دفع إلى إقامة العديد من المشاريع المرتبطة بتهيئة البنى التحتية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يمكن تلخيصه فيما يلي:

- ✓ شبكة الطرقات: يشمل الطرقات بولاية ورقلة على 1485 كلم من الطرق الوطنية، 366 كلم من الطرق الولائية و235 كلم من الطرق البلدية.
- ✓ السكك الحديدية تمتد على طول 33 كلم، بالإضافة إلى محطة للقطار بتقرت.
- ✓ تملك ولاية ورقلة 3 مطارات بكل من عين البيضاء، حاسي مسعود وتقرت.
- ✓ تم توصيل منطقة ورقلة كافة بالكهرباء بما يعادل نسبة 97% بينما وصلت نسبة التغطية بغاز المدينة نسبة 56.2%.
- ✓ قنوات الصرف الصحي فتمتد بتراب الولاية بنسبة 74%، في حين يسجل غياب المفرغات المراقبة في كامل الولاية.
- ✓ تملك الولاية 23 فندقا بطاقة استيعاب 608 غرفة بـ 1188 سرير.
- ✓ أما بقطاع التعليم فتضم ولاية ورقلة 287 مدرسة ابتدائية بـ 55880 تلميذ مع تسجيل استخدام 2320 قسما بطريقة فعلية، و87 متوسطة بـ 54800 تلميذ و1320 قسما مستخدما، أما التعليم الثانوي فيحتوي على 30 ثانوية بـ 720 قسما بطاقة استيعاب 21600 تلميذا.
- ✓ في حين التكوين المهني بالولاية يضم 10 CFPA، و02INSFP ، وملحقين و03 مدارس معتمدة، بطاقة استقبال 7980 مقعد بيداغوجي، بالإضافة إلى قطب جامعي مهم يضم أكثر من 20000 طالب.
- ✓ قطاع الصحة بالولاية يقوم على 03 مستشفيات، 24 عيادة متعددة الخدمات، و74 قاعة علاج.

III –4.الموارد الطبيعية والبشرية بولاية ورقلة:

تملك ولاية ورقلة العديد من الموارد المهمة سواء كانت طبيعية أو بشرية، حيث تعد الولاية أهم مورد للطاقة في الجزائر حيث تحتوي على قدرات هائلة من المحروقات كالنفط والغاز، بالإضافة إلى موارد مائية مهمة (مياه جوفية) تقدر بحوالي 80.000.000 دسم^3، وعمق هذه المياه يتراوح بين 100 و1800 متر، مما يستلزم استثمارات كبيرة لاستخراج واستغلال هذه المياه.

كما يبلغ عدد السكان الإجمالي للولاية حوالي 558563 نسمة، بكثافة سكانية تقدر بـ 3.4 نسمة/كلم^2، حيث تبلغ العمالة النشيطة (population active) 156686 نسمة، مع تسجيل 121602 نسمة يملكون منصب عمل (عمالة مشتغلة population active occupée)، وموزعون كما يلي:

الجدول رقم 02: توزيع اليد العاملة المشتغلة في ولاية ورقلة حسب قطاعات النشاط

القطاع	عدد مناصب العمل	النسبة %
الإدارة والخدمات	64887	53.36
الزراعة	20113	16.54
البناء والأشغال العمومية	19505	16.04
الصناعة	17097	14.06
المجموع	121602	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الإحصائيات الخاصة بولاية ورقلة، المنشورة على الموقع الرسمي لـ ANDI، أطلع عليها يوم 2017/04/09 على الساعة 18.43.

تظهر معطيات الجدول أن أكثر من نصف العمال يتواجدون بقطاع الإدارة العمومية وقطاع الخدمات، وهو ما يميز غالبا طبيعة العمال في كافة مناطق الجزائر، حيث يفضل الكثير من الشباب أن يلتحقوا بمناصب العمل المرتبطة بقطاع الإدارة العمومية، وأن ينجزوا مشاريع تتعلق بقطاع الخدمات تكون أغلبها محلات تجارية. كما يلاحظ تقارب نسبة مناصب العمل المتوفرة في باقي القطاعات كالزراعة، الصناعة والبناء والأشغال العمومية، حيث تتميز ولاية ورقلة بقطب صناعي مهم يجذب عددا مهما من اليد العاملة المؤهلة، وهو ما يظهر أيضا بقطاع البناء والأشغال العمومية الذي يرتبط كذلك بقطاع المحروقات من جهة، وبالتنمية بالمناطق الكبرى للولاية كحاسي مسعود وتقرت. بينما يسجل قطاع الزراعة استقطابا مهما لليد العاملة في السنوات الماضية. مما يخلق تنوعا في توزيع اليد العاملة، وفي المناصب المفتوحة عبر الولاية.

III –5.الإمكانيات الاقتصادية بولاية ورقلة:

III –1.5.قطاع الزراعة:

رغم اعتبارها منطقة صحراوية، إلا أن ولاية ورقلة تسجل تطورا جيدا في قطاع الزراعة والرعي، خصوصا في مجال زراعة النخيل وزراعة الحبوب، وذلك بفضل مناخها المناسب، والتعبئة الجيدة والمناسبة للموارد المائية التي تحتاجها هذا النوع من المحاصيل في الولاية.

المساحة الزراعية الإجمالية تبلغ 4877393 هكتار، بما يقارب نسبة 29.9% من المساحة الإجمالية للولاية، كما تمتلك الولاية ما يلي:

- ✓ 4750000 هكتار تمثل أراضي صحراوية أي بنسبة 29.0% من تراب الولاية.
- ✓ 119803 رأس من الغنم، و173600 رأس من الماعز.
- ✓ 447 رأس من البقر.
- ✓ 28966 رأس من الإبل.

III –2.5.قطاع السياحة:

تعرف ولاية ورقلة بأنها منطقة سياحية نظرا للإمكانيات المهمة التي تملكها في هذا المجال مثل المواقع والمعالم الأثرية، المناطق الطبيعية، البنية التحتية الملائمة، العادات والتقاليد السياحية. مما يمنح لها إمكانية لاستغلال هذا القطاع كعامل إيجابي ومحفز للتنمية الاقتصادية في الولاية.

III –3.5.قطاع الطاقة:

حوض حاسي مسعود يملك مساحة تقدر بـ 1500 كلم^2 والإنتاج السنوي يتجاوز 20 مليون طن من النفط، في حين تظهر الولاية إمكانيات ضخمة في مجال الطاقة الشمسية في العديد من المجالات، كإنتاج الكهرباء مثلا، باعتبارها تملك مساحات واسعة تصل إليها أشعة الشمس بمعدلات كبيرة وخلال فترة طويلة خلال اليوم.

III –4.5.قطاع الصيد البحري والموارد السمكية:

إن تجربة تربية الأحياء المائية (الأسماك) التي انطلقت منذ عام 2002 في ولاية ورقلة، قد أعطت نتائج مشجعة من شأنها تشجيع تعميم هذه التجربة إلى المناطق الأخرى. وتتمحور النتائج المسجلة حول واحد من أكبر وأهم مشاريع التنمية في مجال الموارد السمكية على المستوى الوطني، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2008. وقد أيدت السلطات المحلية فكرة التنويع في تربية الأسماك حيث تم اختيار نوع أسماك جديد وهو جمبري المياه العذبة (la crevette d'eau douce) من أجل إطلاق هذه التجربة، وقد تم بناء على ذلك، إقامة مزرعة للأسماك موجهة لإنتاج هذا النوع، وقد انطلق ذلك بالشراكة مع مستثمرين

كوريين. وما يساعد الولاية على النجاح في هذا الميدان هو الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الولاية من حيث مواردها المائية، وخصوصا الجوفية منها، مما يعطي حافزا أكبر لتطوير هذا القطاع.

III –5.5.قطاع الصناعة:

خارج قطاع المحروقات، فإن قطاع الصناعة في ولاية ورقلة لا يزال يحتاج إلى تنمية أكبر، مقارنة بالإمكانيات الكبيرة التي يملكها القطاع في هذه الولاية، حيث تتواجد العديد من الوحدات والمناطق الصناعية ذات أهمية وطنية متواجدة بصفة خاصة في منطقة تقرت، والتي تختص في العديد من النشاطات منها الحديد والصلب، الكيمياء، المطاحن، مواد البناء وخصوصا الآجر الأحمر...الخ، وهذا ما يلزم الاهتمام أكثر بهذه المجالات لدفع عجلة التنمية في الولاية إلى الأمام، والتي تنعكس على الإنتاج والنمو الاقتصادي الوطني. وتمتلك الولاية 08 مناطق صناعية ومنطقة نشاطات واحدة، تنشط في المجالات التالية: مواد البناء، المطاحن (إنتاج السميد والدقيق)، تعبئة وتغليف الاسمنت، إنتاج الغاز الصناعي، الفولاذ، تحويل المعادن، إنتاج الزجاج، تحويل البلاستيك، إنتاج بلاط السيراميك، القضبان الفولاذية، الألبان، التمور، المشروبات الغازية. ومن أهم القطاعات التي يمكن أن تستثمر فيها الصناعة في ولاية ورقلة وفقا لما تملكه من مقومات نذكر ما يلي:

- ✓ إمكانيات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة، ومقومات منجمية (المعادن) ومقومات سياحية مهمة.
- ✓ موارد مائية جوفية عميقة وكبيرة، يمكن استغلالها والاستثمار بها على المدى البعيد.
- ✓ زراعة مزدهرة ذات آفاق واعدة مثل إنتاج دقلة نور، وسلالة الأغنام الجيدة بأولاد جلال، والبستنة.
- ✓ تنوع النظم الإيكولوجية والتي تمنح تنوعا في المواقع والمناطق التي يمكن استغلالها اقتصاديا مع مراعاة الخصائص المناخية والبشرية والمجتمعية للمنطقة.

III –6.وضعية الاستثمار بولاية ورقلة: تحتل ولاية ورقلة مرتبة متقدمة من حيث حجم الاستثمار والمشاريع الاستثمارية المسجلة بها، حيث تعتبر أول ولاية على مناطق الجنوب، وفي المرتبة الخامسة وطنيا وفقا لمعطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والجدول التالي سيظهر عدد المشاريع، وقيمها المالية، وعدد مناصب العمل المفترضة الخاصة بولاية ورقلة مجمعة للفترة 2002-2015

الجدول رقم 03: توزيع الاستثمارات المجمعة للفترة 2002-2015 لولاية ورقلة

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيم المالية (مليون دج)	عدد مناصب العمل
النقل	1221	47267	10905
الخدمات	709	46765	8715
البناء والأشغال العمومية	615	57418	9234
الصناعة	114	94962	4015
السياحة	19	13940	1021
الزراعة	17	2129	593
الصحة	10	3037	342
المجموع	**2705**	**265518**	**34825**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الإحصائيات الخاصة بولاية ورقلة، المنشورة على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، أطلع عليها يوم 2017/04/09 على الساعة 18.43.

يظهر الجدول السابق ما يلي:

- ✓ قطاع النقل يعد أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمار في ولاية ورقلة حيث سجل خلال فترة الدراسة، 1221 مشروعا يوفر 10905 –منصب عمل، وتبلغ قيمة هاته الاستثمارات 47267 مليون دج.
- ✓ يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث القيمة المالية للاستثمارات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، بالرغم من أن عدد المشاريع المسجلة في قطاع الصناعة هي 114 مشروعا فقط، وذلك يفسر بالاستثمارات الضخمة التي يحتاجها قطاع الصناعة، أو قطاع البناء والأشغال العمومية، مقارنة باستثمارات أخرى كالخدمات والنقل. ويوفر قطاع البناء والأشغال العمومية مناصب عمل أكبر من المسجلة في قطاع الخدمات، بسبب الحاجة الكبيرة لليد العاملة في هذا القطاع مقارنة بقطاع الخدمات التي يمكن أن تستخدم فيه الآلات في تأدية بعض الوظائف.
- ✓ بالرغم من الإمكانيات الضخمة والمهمة التي تم إظهارها في قطاع الزراعة بولاية ورقلة، إلا أن المستثمرين لا يرونه قطاعا جذابا على اعتباره يحتاج إلى مجهودات كبيرة، ونتائج مؤجلة، ومخاطر كبيرة، فلم يسجل سوى 17 مشروعا طيلة الفترة 2002-2015، بـ 593 منصب عمل، وأقل قيمة مالية بين مشاريع باقي القطاعات. وكذلك قطاع السياحة الذي لم تتجاوز عدد المشاريع به 19 مشروعا، بقيمة 13940 مليون دج، ووفرت 1021 منصب عمل.

IV. واقع التنمية المحلية في ولاية إيليزي

IV .1.التعريف بولاية إيليزي :

تقع ولاية إيليزي في الجنوب الشرقي للجزائر تبعد عن عاصمة البلاد بـ 1758.54511 كم و تغطي مساحة 284618 كلم2 (واحد من تسعة من مساحة الجزائر)، تحد الولاية ولاية ورقلة شمالا وولاية تمنراست غربا و03 دول هي: من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب النيجر. أقرب البلديات لمقر الولاية هي بلدية إن أميناس على بعد 239 كم وأبعدها بلدية عمر إدريس على بعد 7200 كم. أما أقرب مقرات الولاية المحاذية فهي ورقلة على بعد 1050 كلم. وتتمركز غالبية السكان بمدينة "جانت "الحدودية وبها ثلاث مدن هي اليزي (عاصمة الولاية) وعين أميناس، وجنات، وبعض الدوائر الصغرى.

وتمتلك ولاية إليزي موروثا ماديا وثقافيا يعتبر ثروة طبيعية وحضارية هو الحديقة الوطنية للطاسيلي التي تتواجد بالمنطقة بمساحة تقدر بـ 80000 كلم^2، والحديقة تتواجد في منطقة مناخية صحراوية على ارتفاع يتراوح بين 1400م و20000 م يوفر الظروف المناخية المفضلة، وهي مسجلة في قائمة التراث العالمي في اليونيسكو. (wikipedia، بلا تاريخ)

IV .2.البنى التحتية بولاية إيليزي:

تتوفر ولاية إيليزي على غرار الولايات الأخرى على مجموعة من البنى التحتية في المجالات الرئيسية للحياة كالنقل، والتعليم، والصحة وغيرها، بالرغم من اختلاف نوعيتها وحجمها مقارنة بالمناطق الأخرى، ومن أهم البنى التحتية التي تتوفر عليها الولاية نذكر:

- ✓ شبكة الطرقات: تضم شبكة الطرقات لولاية إيليزي 1902 كلم من الطرق الوطنية، منها 1469 كلم تم إعادة تمهيدها، مع الإشارة إلى الطريق الوطني رقم 03 الذي يربط الولاية الجنوبية بباقي مناطق الوطن.

  وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال، لا تزال بعض المناطق في الولاية تعاني من العزلة بسبب عدم وصول الطرقات إليها بسبب شساعة مساحة الولاية من جهة، وصعوبة بعض المناطق الصحراوية بها.
- ✓ تمتلك ولاية إيليزي 09 مطارات من نوعيات مختلفة أهمها: مطار وطني في إيليزي، مطارين دوليين في عين أميناس وجنات، 04 مطارات طينية (المطار القديم، برج عمر دريس، واد أريكين، والدبداب)، ومطارين ذات استعمال ضيق في روهد النوس، والسطح.
- ✓ معدل الربط بشبكة الكهرباء بالولاية وصل إلى حدود 88% بينما لم يزد معدل الربط بشبكة غاز المدينة عن 09%.

- ✓ معدل الربط بقنوات الصرف الصحي في حدود 82%.
- ✓ تملك ولاية إيليزي 07 فنادق بطاقة 156 غرفة و342 سرير.
- ✓ وتحصي ولاية إيليزي 60 ابتدائية تضم 734 قسما تستقبل 7584 تلميذا، وتشتمل على 14 متوسطة تضم 163 قسما تستقبل بها 4704 تلميذا، أما التعليم الثانوي فيتم عبر 06 ثانويات بها 84 قسما تستقبل 1147 تلميذا.
- ✓ تضم ولاية إيليزي في مجال التكوين المهني، مركزا واحدا INSFP و06 CFPA تمنح 1174 مقعدا للتكوين، بينما يضم مركز جامعي واحد يحتوي على 03 فروع، تستقبل الجامعة 400 طالب.
- ✓ في مجال الصحة، تملك ولاية إيليزي مستشفيين عموميين، 04 مراكز عمومية للصحة الجوارية، 06 عيادات متعددة الخدمات، و33 قاعة علاج.

IV .3.الموارد الطبيعية والبشرية بولاية إيليزي:

من بين أهم المواد الطبيعية بولاية إيليزي نجد الموارد المائية وخصوصا المياه الجوفية، التي تمثل المصدر الرئيسي للتزويد بالمياه في الولاية. بينما يبلغ عدد السكان في ولاية إيليزي 57100 نسمة، وتبلغ العمالة النشيطة (population active) 33130 نسمة، في حين أن من يملك منصب عمل (population occupée) 30441 نسمة. هذه الموارد البشرية موزعة كما يلي:

الجدول رقم 04: توزيع اليد العاملة المشتغلة في ولاية إيليزي حسب قطاعات النشاط

القطاع	(النسبة %)
الخدمات	14
الإدارة	23
الزراعة	11
البناء والأشغال العمومية	28
الصناعة	13
أخرى	11
المجموع	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الإحصائيات الخاصة بولاية إيليزي، المنشورة على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، أطلع عليها يوم 2017/04/12 على الساعة 10.27.

يظهر الجدول السابق أن أغلبية العمال في ولاية إيليزي ينتمون لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 28%، ثم يأتي العمال في الإدارة العمومية في المرتبة الثانية بـ 23%، بينما تتراوح نسبة العمال في

باقي القطاعات في حدود 11-14%. وترجع هذه الأرقام إلى طبيعة الولاية الصعبة نوعا ما مناخيا وطبيعيا، مما يحد من تنوع القطاعات التي يمكن أن نشغل فيها اليد العاملة.

IV .4.الإمكانيات الاقتصادية لولاية إيليزي:

تملك ولاية إيليزي إمكانيات مميزة في مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادية، والتي تختلف خصائصها بالمقارنة مع القطاعات في الولايات الأخرى، ومن بين أهم هذه الإمكانيات نذكر:

IV .1.4.قطاع الزراعة:

تقوم الزراعة في ولاية إيليزي على برامج عمل للمزارع الصغيرة، مما يسمح على المدى المتوسط بأن يصبح قطاع الزراعة مصدرا للثروة خصوصا مع الإمكانيات المتوفرة بالولاية سواء بالنسبة للمياه أو توفر الأراضي.

IV .2.4.قطاع السياحة:

تمتلك ولاية إيليزي إمكانيات سياحية مهمة أهمها مناظرها الطبيعية الخلابة (الكثبان الرملية في الشمال، آثار الحماديين، والطاسيلي في الجنوب)، بالإضافة إلى فلكلورها المحلي ونشاطاتها الثقافية، والآثار التاريخية والتقاليد التي تعود إلى ثقافة التوارق. ويمكن أن تعتبر السياحة واحدة من أفضل الموارد للولاية، ويستحق أن يدرج ضمن أولويات التنمية المحلية، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو الخلل الكبير بين الإمكانيات الضخمة الموجودة في قطاع السياحة، وضعف البنية التحتية للسياحة والتنظيم العام للقطاع بالولاية. كما تملك الولاية منطقة توسع سياحي بمساحة 8600 هكتار منها 1000 هكتار تحت الدراسة من أجل مشروع تهيئة مرتقب، بالإضافة إلى 06 مجمعات سياحية بطاقة استيعاب تقدر بـ 1600 سرير، توفر حوالي 1200 منصب عمل مباشر.

IV .3.4.وضعية الاستثمار في ولاية إيليزي:

تحتل ولاية إيليزي المرتبة الأخيرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المقامة بها، وذلك وفقا لإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة المجمعة 2002-2015، وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع الاستثمارات المجمعة للفترة 2002-2015 لولاية إيليزي

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيم المالية (مليون دج)	عدد مناصب العمل
النقل	42	1387	277
البناء والأشغال العمومية والسكن	40	4081	2294
الخدمات	19	946	414
الصناعة	6	13121	273
السياحة	2	292	85
المجموع	109	19827	3343

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الإحصائيات الخاصة بولاية إيليزي، المنشورة على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، أطلع عليها يوم 2017/04/12 على الساعة 10.27.

يظهر الجدول السابق ما يلي:

- ✓ لا تتجاوز عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في ولاية إيليزي للفترة 2002-2015 أكثر من 109 مشروع، بلغت قيمتها المالية 19827 مليون دج، وتوفر 3343 منصب عمل.
- ✓ يشكل قطاع النقل وقطاع البناء والأشغال العمومية والسكن، أكثر القطاعات التي تم إقامة المشاريع الاستثمارية بها، حيث قدرت في الأول بـ 42 مشروع و40 بالنسبة للقطاع الثاني. بينما قطاع السياحة لا يتجاوز مشاريعه مشروعين فقط، و06 بقطاع الصناعة، في حين أنه لا توجد إحصائيات متعلقة بقطاع الزراعة، لكون المشاريع الاستثمارية في هذا المجال هي مشاريع صغيرة وعائلية غالبا، وتستخدم للاستهلاك العائلي.
- ✓ تبلغ القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية لقطاع الصناعة 13121 مليون دج وهي أعلى قيمة للمشاريع الاستثمارية المسجلة خلال الفترة المجمعة 2015/2002 بالرغم من أن عدد المشاريع بهذا القطاع أكثر من 06 مشاريع. بينما قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن فهي كثر قطاع يوفر مناصب الشغل في ولاية إيليزي، وذلك لطبيعة هذا القطاع الذي يحتاج إلى يد عاملة تقوم على تنفيذ المشاريع المختلفة.
- ✓ بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الولاية في المجال السياحي، إلا أن الاحصائيات تبرز أن عدد مناصب العمل التي توفرها لاستثمارات في قطاع السياحة لا تتجاوز 85 منصب عمل، وهو ما يعد بعيدا كل البعد عن المعدلات المقبولة، والمنتظرة من هذا القطاع.

V. الخاتمة

تظهر أهمية التنمية المحلية في الرفع من القيمة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة أو الإقليم، والتي تسمح لاحقا بالحفاظ على سكانها من جهة والحد من هجرتهم، وحتى استقطاب أفراد جدد في شكل يد عاملة او مستثمرين من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى **النتائج التالية:**

- ✓ تباين مستويات التنمية المحلية في كل من ولايتي ورقلة وإليزي بالرغم من أنهما ينتميان إلى نفس المنطقة وهي منطقة الجنوب الجزائري، ويعود ذلك إلى الطبيعة المناخية والاقتصادية لكل منهما.
- ✓ تعد ولاية ورقلة عاصمة النفط في الجزائر، وتملك مقومات هائلة في مختلف المجالات، مما انعكس على نوعية النشاطات بها التي تعرف تنوعا مهما.
- ✓ النشاطات الزراعية في ولاية ورقلة عرفت ازدهارا كبيرا، بالإضافة إلى الثروة السمكية التي أضحت كذلك من التجارب الناجحة على المستوى الوطني والتي تجذب اهتماما كبيرا من المستثمرين سواء داخل الوطن أو خارجه. مع تسجيل بعض التأخر في قطاع الصناعة.
- ✓ ضرورة التركيز على القطاعات الزراعية والصناعية والتي تكون منتجة غالبا، مما يسمح بالتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.
- ✓ تملك ولاية إيليزي كثافة سكانية أقل لكن مساحة أوسع، وبسبب صعوبة التضاريس والمناخ تبقى العديد من المناطق البعيدة عن مركز الولاية، وخصوصا الحدودية معزولة، بسبب غياب الطرقات المعبدة التي تسمح بالوصول السهل إليها.
- ✓ ملاحظة غياب كبير للمستثمرين بولاية إيليزي سواء كانوا من داخل الوطن أو خارجه، عموميين أو خواص، مما أثر على تنوع النشاط الاقتصادي بالمنطقة.
- ✓ يعد قطاع الزراعة محصورا جدا في بعض المزارع الصغيرة والتي تستخدم غالبا للاستعمال العائلي، في حين أن قطاع السياحة والذي من المفروض أن يلعب دورا فعالا في تنمية المنطقة على اعتبارها مصنفة عالميا بفضل تراثها الطبيعي والتاريخي والثقافي الكبير، إلا أن ذلك غير محقق في الواقع ولا تزال هياكل الاستقبال نادرة.

وهذا ما يفسر التفاوت الكبير بين ولايتي ورقلة وإيليزي في مجال التنمية المحلية، مما يجدر **التوصية** بـ:

- ✓ ضرورة الحفاظ على نوع من التوازن في التنمية بين مختلف المناطق وخصوصا مناطق الجنوب.
- ✓ التعرف وتحديد النقاط التي تم النجاح فيها وأسرار التنمية في مناطق تقدمت تنمويا كورقلة، وإسقاط التجربة على المناطق الأخرى المتأخرة كإيليزي مع مراعاة خصائص كل منطقة على حدى.

إيفاد باحثين ولجان متخصصة في المجال التنموي على كافة المستويات، في سبيل تقديم حلول عملية وجذرية للمشكلات التي قد تكون سببا في عزوف المستثمرين عن هذه المناطق، وعدم الاكتفاء بضمان الجانب الأمني لها فقط.

VI. المراجع:

1. عبد الحميد عبد المطلب. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية . الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
2. سامية جلال سعد. (2005). الإدارة البيئية المتكاملة. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة.
3. زكية أكلي، و فريدة كافي. (2017). التنمية المحلية في الجزائر–قراء للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 01.
4. سمير محمد عبد الوهاب. (2008). الحكم المحلي والتنمية المحلية. مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإداري.
5. محمد ناصر مشري. (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة. جامعة فرحات عباس سطيف، العلوم الاقتصادية. سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف
6. محمد غريبي. (2010). أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها قي الجزائر. مجلة البحوث والدراسات العلمية(04).
7. نصر الدين بوعمامة، و علي بوعمامة . (2008). "مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها". الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر– واقع وأفاق. برج بوعريريج: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج.
8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI (بلا تاريخ). ولاية ورقلة. تم استردادها في 09 /2017/04.
9. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI (بلا تاريخ). ولاية اليزي. تم استردادها في 12 /2017/04.
10. wikipedia. (بلا تاريخ). "ولاية إيليزي"، على موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تاريخ الاسترداد 13 04, 2017، من https://ar.wikipedia.org.
11. wikipedia. (بلا تاريخ). *"ولاية ورقلة"، على موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة*. تاريخ الاسترداد 10 04, 2017، من https://ar.wikipedia.org
12. Smati , A. (2008, juin). Nature du développement local et rôle des collectivités locales dans son financemen. *Revue des recherches économiques et managériales* (05).